نظرة عامة على التقرير السنوي لعام 2009 الصادر عن الوكالة الأمريكية للحرية الدينية الدولية

أسست الوكالة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (يو اس سي آي آر ان – أو "الوكالة") بواسطة قانون "الحرية الدينية الدولية" (آي آر اف ايه) لعام 1998م، كوكالة حكومية أمريكية مستقلة لا تتبع أي حزب، مهمتها مراقبة انتهاك الحريات أو الاعتقاد الديني خارج الولايات المتحدة، وذلك كما حددت هذه الحريات في "البيان العالمي لحقوق الإنسان" وغيره من الاتفاقيات الدولية، وتقديم توصيات سياسية مستقلة لرئيس الولايات المتحدة ولوزيرة الخارجية الأمريكية وللكونجرس الأمريكي.

ان هذه الوكالة ليست جزءا من وزارة الخارجية الأمريكية، وهي مؤلفة من 10 أعضاء. ثلاثة من هؤلاء الأعضاء يعينهم رئيس الولايات المتحدة وستة آخرون يعينهم رؤساء الكونجرس الأمريكي. أما العاشر، فهو سفير عام، وهو مركز في وزارة الخارجية الأمريكية أسس ايضاً اعتماداً على ا قانون "آي آر اف أي"، يعمل كعضو في الوكالة، بدون حق التصويت في قراراتها.

تتوفر لدى مندوبي الوكالة الخبرات الواسعة في الشؤون الخارجية وفي حقوق الإنسان والحرية الدينية والقانون الدولي. وخلال العقد الأخير منذ تأسيسها، شمل مندوبو الوكالة مطارنة كاثوليكيين وأئمة مسلمين ورجال دين يهود لهم نشاطات في حقوق الإنسان ورجال دين بروتستانتيين وخبراء في الشؤون القانونية والخارجية وغيرهم من الخبراء ذوو التجارب والخبرات المختلفة مثل المسيحيين الأرثوذكس والمورمون والهندوسيين والبوذيين والبهائيين. وتحت إدارة هؤلاء الخبراء، أثارت الوكالة اهتماما كبيراً ونشرت انتهاكات الحرية الدينية التي كان لها تأثير كبير في عديد من الأمور والدول والاعتقادات. فمثلا، عملت الوكالة بالنيابة عن البوذيين في برما والهندوسيين في بنغلاديش والمسلمين الشيعة في المملكة العربية السعودية واليهود في فنزويلا والأحمديين والباكستان والمسلمين اليويغور في الصين والمسيحيين في السودان والبهائيين في ايران . يصف التقرير السنوي أحوال وظروف الحرية والاعتقاد الديني في دول لها اهتمام خاص بالنسبة للوكالة، وتقديم التوصيات التي تتعلق بالحرية الدينية، وذلك لدعم وتوفير الحرية الدينية، بحيث تصبح جزء لا يتجزأ من السياسة الأمريكية الخارجية. يحتوي التقرير السنوي فصولا عن دول معينة ، أوصت الوكالة لوزارة الخارجية الأمريكية باعتبارها " دولاً لها اهتمام خاص" (سي بي سي) حسب قانون آي آر اف ايه ، وذلك نتيجة للانتهاك الشديد للحرية الدينية في هذه الدول، كما اوصت بوضع دول أخرى في قائمة "تحت المراقبة"نتيجة لانتهاك الحرية الدينية في هذه الدول، ولكن، ليست كما هي الحال في الدول المصنفة في فئة "اهتمام خاص" (سي بي سي)، ولكنها تتطلب المراقبة، ودول أخرى تراقبها الوكالة بشكل دقيق. يتوفر التقرير بأكمله ايضاً بالرجوع الى صفحة الإنترنيت
(www.uscirf.gov.)
يشمل التقرير السنوي لعام 2009 ، الفترة من مايو 2008 الى ابريل 2009

الدول التي تصنف في قائمة "الإهتمام الخاص" (سي بي سي) وتلك التي تصنف في قائمة"تحت المراقبة"

يتطلب قانون "آي آر اف ايه" من وزير الخارجية، مفوضاً من قبل رئيس الجمهورية، تحديد الدول التي تقع تحت " الإهتمام الخاص" (سي بي سي)، وهي دول قامت حكوماتها أو سمحت بانتهاك شديد معين للحريات الدينية. وهذا القانون يوضح "الانتهاك المعين" بأنه انتهاكات منظمة ومستمرة وفظيعة"، متضمنة أعمالاً مثل التعذيب والسجن الطويل بدون إدانة والاختفاء" أو الإنكار الفاضح لحق الحياة والحرية والأمن". وعند وضع أي دولة في قائمة "سي بي سي" ، فإن القانون يتطلب من رئيس الجمهورية ان يعترض على هذه الانتهاكات، وذلك باتخاذ اجراءات محددة حسب قانون آي آر اف ايه.

في يناير 2009، أعادت وزارة الخارجية تصنيف نفس الدول الثمانية في قائمة "الإهتمام الخاص" (سي بي سي) التي كانت قد صنفتها كذلك في نوفمبر 2006، وتضمنت هذه الدول: برما وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) وأريتيريا وايران وجمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية والسودان وأوزباكستان. هذا وقد أصدرت وزارة الخارجية تنازلاً لمدة 180 يوماً عن اتخاذ أي إجراء ضد أوزباكستان، وتنازلاً دائماً عن اتخاذ أي اجراء ضد المملكة العربية السعودية، وفي كلا الحالتين كان القرار" لدعم أهداف قانون الحرية الدينية الدولية".

ونتيجة لهذه التنازلات، لن تقوم الولايات المتحدة بتنفيذ أي استجابة سياسية للإنتهاكات الشديدة للحرية الدينية في كلا الدولتين.

في مدة التقرير هذه، أوصت الوكالة لوزيرة الخارجية الأمريكية بتصنيف الثلاثة عشر دولة التالية تحت قائمة "الإهتمام الخاص" (سي بي سي): بورما، جمهوريا كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، ارتيريا، ايران، العراق (1)، نيجيريا(2)، باكستان، جمهورية الصين الشعبية، المملكة العربية السعودية، السودان، تركمنتسان، اوزبكسان وفيتنام.

صنفت الوكالة ايضاً قائمة دول "تحت المراقبة"، وذلك اعتماداً على ضرورة مراقبة الإنتهاكات الشديدة للحرية الدينية التي تقوم بها أو توافق عليها حكومات تلك الدول، ولكنها ليست بنفس الشدة التي تنتهكها دول":سي بي سي". تتطلب هذه الدول المراقبة، وفي بعض الحالات، اتخاذ خطوات سياسية من قبل وزارة الخارجية ومن قبل مؤسسات متعددة الدول. تتضمن قائمة الدول التي تصنفها الوكالة في هذه المجموعة: افغانستان، بيلاروسا، كوبا، مصر، اندونيسيا، لاوس، روسيا، الصومال، تاجيكستان، تركيا وفنزويلا.

اهتمامات الوكالة في العراق

في ديسمبر 2008، أوصت الوكالة لوزارة الخارجية الأمريكية بتصنيف العراق تخت قائمة "دول ذات اهتمام خاص"، أو "سي بي سي"، وذلك نتيجة للإنتهاكات الشديدة للحرية الدينية في البلد، ولسماح الحكومة لهذه الانتهاكات، خاصة ضد الأقليات الدينية الصغيرة المعرضة لهذه الانتهاكات . * اعتمد قلق ورأي الوكالة على الأمور التالية، موضحة في تقرير دقيق: عنف شديد محدد وتهديدات وتخويف ضد أفراد أقليات دينية صغيرة، وعدم توفر الحماية الضرورية لهذه الأقليات من قبل الحكومة، تعصب رسمي وبشكل مستمر، وتهميش وإهمال ضد الأقليات الصغيرة جداً، خاصة في المناطق الشمالية، حيث تتركز هذه الأقليات، وهجمات مستمرة وعلاقات متوترة بين الطرفين الشيعة والسنة، وعنف مستمر فاضح ذو حافز ديني ضد النساء والبنات والشواذ جنسيا وضد المسلمين الذين يرفضون لعض التفسير المتزمت للإسلام وضد الأكاديميين. (1)

ما زال موقف الحرية الدينية في العراق خطيراً، خاصة للأقليات الدينية الصغيرة التي تتضمن المسيحيين الكلدانيين والآشوريين وغيرهم من المسيحيين والصابئين المندائيين واليزيديين. ومنذ عام 2007، قل العنف ضد العراقيين المدنيين بشكل كبير ولكن تحسين الوضع الأمني حسب وزارة الدفاع الأمريكية ما زال"ضعيفاً وذو وجهين وغير متساو. (2) وفي محافظة نينوى، في الإقليم الشمالي من العراق الذي يحتوي أكبر تجمع للأقليات الدينية الصغيرة، وحيث تتواجد هذه الأقليات في وسط الصراع على السيطرة الإقليمية بين حكومة كردستان المحلية والحكومة العراقية المركزية، فإن هذه المنطقة ما زالت من أكثر المناطق خطراً.

* التحق المفوضون كروماني وعيد ولاند وليو بالوكالة في ديسمبر 2008، الا انهم عارضوا تصنيف العراق في قائمة "سي بي سي" (دول الإهتمام الخاص)، مما سبب بقاء تصنيف العراق في قائمة " تحت المراقبة" التي ما زالت مصنفة بها منذ بدء 2007. يعتقد هؤلاء المفوضون بانه رغم ان حكومة العراق لم تعمل ما يكفي من الجهود لمواجهة الخطر على تلك الأقليات، الا ان متطلبات قانون "آي آر اف ايه" بالقيام بأعمال ايجابية من قبل الحكومة، هو ما قامت به الحكومة فعلاً حسب القانون.

---

(1) اثناء تصنيف الوكالة للعراق، عارض المفوضون كرومارتي، عيد، لاند وليو توصية الوكالة لوضع العراق في قائمة "سي بي سي" وكانت النتيجة ان بقيت العراق في لائحة "تحت المراقبة"

(2) عارض المفوض كرومارتي توصية الوكالة، وكانت النتيجة استمرار وضع نيجيريا في قائمة "تحت المراقبة".

خلال السنين الأخيرة في العراق، خاصة منذ عام 2006، كان هناك عدداً خطيراً من أعمال العنف ذات الحوافز الدينية تضمنت القتل والاختطاف والضرب والاغتصاب والتهديد والتخويف والإجبار على الانتقال ومهاجمة رجال الدين والحجاج والأماكن المقدسة. وقد عانى العراقيون، مسلمين وغير مسلمين، من نتائج هذا العنف، ولكن أولئك العراقيون الذين ينتمون الى أقليات دينية صغيرة كانوا أكثر الناس عرضة للهجوم والعنف. ان أفراد هذه الأقليات لا تتوفر لهم الميليشيات أو المجتمعات القبلية المنظمة لحمايتهم ولردع الخطر عنهم، ولا توفر لهم الحكومة الحماية الرسمية المناسبة. وقد هرب العديد منهم الى مناطق أخرى في داخل العراق أو الى دول أخرى، ويمثلون نسبة كبيرة من اللاجئين العراقيين المسيحيين. وتعلن هذه الأقليات ان عددهم في العراق قد انخفض الى حد كبير وان أعدادهم التي تغادر العراق ولا أمل لهم بالعودة، لا تنخفض، كما ان عدد العائدين منهم ليس كبيراً وبالإضافة الى عدم الأمن المتوفر لهم. فإن هذه الأقليات الصغير وضعت على الهامش قانونياً وسياسياً واقتصاديا، وتدعي ان هناك تعصب كبير ضدها في توفير الخدمات الحكومية الضرورية ودعم إعادة البناء والتطوير. ان التأثير المتراكم نتيجة أعمال العنف والإجبار على الانتقال والتمييز العنصر والإهمال وعدم الإهتمام بهم، سبب خطراً كبيراً على هذه الأقليات العريقة والقديمة وعلى جذورها في العراق، حيث عاشت لعديد من القرون. ان هذا الخطر على هذه الأقليات الدينية يعرض للخطر مستقبل العراق كدولة ومجتمع متنوع وتعددي وحر.

ظروف الحرية الدينية

موقف اصغر الأقليات الدينية

في عام 2003، كان عدد المسيحيين في العراق حوالي 1,4 مليون، متضمناً كلدانيين كاثوليك وآشوريون ارثوذوكس وأتباع كنيسة الشرق الآشورية والسريان والأرثودوكس والأرمن وكاثوليك وأرثودوكس) وبروتستانت وانجيليين. أما اليوم، فيقدر عددهم بين 500,000 و 700,000 مسيحي وطني في العراق. وقد حذر المسئولون المسيحيون من ان هذه الهجرة قد تؤدي الى "نهاية المسيحية في العراق".(3) وقد نقل عن رئيس الأساقفة الكلدانيين في كركوك انه قال ان 750 مسيحي قتلوا في العراق خلال السنين الخمس الأخيرة .

كذلك أعلن الصابئين المندائيين، إتباع يوحنا المعمدان الذين تمنعهم ديانتهم من استعمال الأسلحة، ولذا لا يستطيعون الدفاع عن انفسهم، بأن حوالي 90 بالمائة من أقليتهم الصغيرة في العراق قد هربوا من العراق أو قتلوا، مما ترك ما يقدر بحوالي 3,500 الى 5000 مندائي، متضمناً 150 عائلة في بغداد وخمسة مسئولين دينيين مندائيين في العراق. في عام 2003، كان عدد المندائيين في العراق بين 50,000 الى 60,000 شخص. هذا وقد أعلنت مجموعة حقوق الإنسان المندائي في ابريل 2009، بأنه منذ عام 2003، تكبد المندائيون 167 قتيلاً و275 خطفوا و298 هجوم والإجبار على اعتناق الإسلام. وقد أخبر اتحاد مجتمعات المندائيون ورؤساء المندائيون والمهاجرين منهم وأولئك الذين يبحثون عن اللجوء السياسي منهم، اخبروا الوكالة بأنهم لا يتصورون أي مستقبل لأقليتهم في العراق، وطلبوا ان يعاد إسكان أقليتهم بأكملها في دولة ثالثة، بحيث يمكن لديانتهم ولغتهم وحضارتهم ان تبقى على قيد الحياة.

أما الأقلية اليزيدية – التي عانت من أعنف هجوم نفذ في العراق على أي مجموعة في أغسطس2007 عندما نفذت أربعة هجومات انتحارية منتظمة بواسطة شاحنة، كانت نتيجتها تدمير مدينتين لليزيديين وقتل 796 مدني وجرح 1562 شخص، مسبباً ما يزيد عن 1000 عائلة مشردة بدون سكن – فيقدر عددها الآن حوالي 500,000 شخص، بينما كان عددهم في 2005 حوالي 700,000 شخص. ان الأقليات المندائية واليزيدية معرضة بشكل خاص للإبادة، لان أفراد هذه الأقليات ولدوا كذلك وليس نتيجة اعتناق الديانة حديثاً أو نتيجة الزواج، ولا يحاول أفرادها إدخال الآخرين الى معتقداتهم أو يحاولون جلب آخرين الى دياناتهم.

وكما هو موضح بشكل دقيق في تقرير الوكالة الصادر في ديسمبر 2008، ففي السنين الأخيرة واجه أفراد هذه الأقليات الصغيرة المعرضة للخطر تهديدا مهد وفا وعنفا شديدا، متضمناً القتل والضرب والاختطاف والاغتصاب والإجبار على اعتناق ديانات أخرى والإجبار على الزواج وإعادة الاستقرار والإسكان في مناطق أخرى تختلف عن

بيوتهم وأعمالهم والهجوم العنيف على أمكان عباداتهم وعلى رجال دينهم. ورغم الانخفاض العام في العنف في العراق، إلا ان هذه الحوادث استمرت في عامي 2008 و2009، خاصة في المناطق الشمالية الغير مستقرة، حيث تحتشد هذه الأقليات.

ان الأغلبية الكبيرة من غير المسلمين الذين اجبروا على الانتقال من مناطق أخرى في العراق، ذهبوا الى الشمال، خاصة الى محافظة نينوى، والى المحافظات الثلاثة التي تسيطر عليها حكومة كردستان الإقليمية (كي آر جي) وهي: دهوك واربيل والسليمانية. ان منطقة شمال العراق، خاصة منطقة سهول نينوى في محافظة نينوى، هي الوطن التاريخي الأهلي للمسيحيين في العراق، كما ان الأقلية اليزيدية هي أقلية أهلية لمنطقة نينوى –دهوك. ورغم ان هذه المحافظات الثلاثة التي تسيطر عليها حكومة كردستان الإقليمية أمينة الى حد ما، إلا ان محافظة نينوى، خاصة داخل مدينة الموصل وحولها، ما زالت أكثر مناطق العراق خطراً وأكثرها في عدم الاستقرار. ان نشاط المتمردين والمتطرفين ما زال يشكل مشكلة كبيرة هناك. وبالإضافة الى ذلك، فان السيطرة على هذه المنطقة التي تختلف فيها الديانات والأعراف تشكل صراعاً كبيراً بين الحكومة الكردية الإقليمية (كي آر جي) وحكومة العراق المركزية. وهذه الأقليات وقعت بين طرفي الصراع، ونتيجة لذلك، فهي هدف للظلم وسوء المعاملة والتمييز العنصري.

ان سبب هذا النزاع هو محاولة الأكراد لضم أقاليم إضافية لمناطق نفوذ حكومة الأكراد الإقليمية – متضمناً جزء من محافظات كركوك (ألتميم) ونينوى وصلاح الدين وديا لي وواسط- وذلك حسب ادعائهم بأن هذه المناطق تم " تعريبها" تحت حكم صدام حسين، ولكنها تاريخاً كردية الأصل. ومنذ عام 2003، دخلت قوات امن "بيشوركا" الكردية والأحزاب السياسية (الكردية) في هذه المناطق وأصبح بشكل واقعي قسم كبير من هذه المناطق تحت سيطرتهم وقد اتهمت الأقليات الدينية والعرقية ، متضمناً الأقليات الغير مسلمة والشاباك والتركمان، قوات "بيشوركا" الكردية والمسئولين الأكراد بسوء المعاملة والظلم والتمييز العنصري ضدهم من قبل الأكراد في محاولات تنفيذ ادعائهم بملكية هذه المناطق، متضمناً ذلك، الاستيلاء على الأملاك ورفض إعادة الأراضي للأقليات التي تملكها، والإعلان بان توفير الخدمات والدعم لهذه الأقليات يعتمد على دعم هذه الأقليات لمطالب التوسيع الكردية، مجبرة هذه الأقليات بأن تعرف نفسها بأنها أما عربية أو كردية، كما ان هذه القوى الكردية تعترض على تشكيل قوات امن محلية. (4)

أثر ايضاً هذا النزاع على الحقوق السياسية لهذه الأقليات. في انتخابات يناير 2005، حرم من حق التصويت الكثير من غير المسلمين في محافظة نينوى نتيجة للخداع والتخويف ورفض قوات الأمن الكردية بالسماح بتوزيع صناديق الاقتراع. وحديثاً، فإن قانون سبتمبر 2008 الذي سيطر على الانتخابات الإقليمية المنتظرة حذف، حتى قبل ان يصبح قانوناً فعالاً، الفقرة التي ضمنت عدداً من الأعضاء الذين ينتمون الى الأقليات من المشاركة والجلوس في المؤسسات والمجالس المحلية، متضمناً محافظة نينوى. فقد تم تبني تعديل فيما بعد لهذا الغرض، ولكن هذا التعديل منح مراكز أقل مما كان مفروضاً منحه أساساً أو مما اقترحته الأمم المتحدة لهذا الغرض.(5)، وذلك لأنه قيل ان بعض السياسيين العرب خافوا بان تصوت هذه الأقليات في صالح الأكراد في المحافظات المتنازع عليها. وبالإضافة الى ذلك، فان الخلاف السياسي بين العرب والأكراد وصل الى مأزق فيما يتعلق بتوزيع ميزانية نينوى الإقليمية، بحيث ان معدل 0,4% فقط صرف في المحافظة في عام 2008، وهي أقل نسبة صرفت في أي محافظة في العراق.

تمت الانتخابات الإقليمية في 31 يناير 2009، في 14 محافظة من مجموع 18 محافظة عراقية، متضمناً نينوى. وكانت الإجراءات الأمنية شديدة في كافة أنحاء البلاد، ولم ينشر ان أي عنف رئيسي. وحسب مصادر وزارة الخارجية الأمريكية، فقد كان هناك ما يزيد عن 400 مراقب دولي و 200,000 مراقب محلي لصناديق التصويت، وقد أعلن المسئولون في الولايات المتحدة والأمم المتحدة بأن كلاهما بعث مراقبين الى نينوى أكثر من أي محافظة أخرى وقد استلمت لجنة الانتخابات العراقية العليا عددا من الشكاوي عن بعض المخالفات في الانتخابات في كافة أنحاء الدولة، متضمناً ادعاءات من قبل أعضاء البرلمان اليزيديين والمسيحيين بأن الأحزاب الكردية حاولت تخويف الأقليات في نينوى لكي لا يشاركوا في نشاطات الحشود الانتخابية وتخويفهم لكي لا يصوتوا للمرشحين غير الأكراد ولكن هذه الإدعاءات وجدت بأنها غير كافية أو مدعومة. بحيث تسبب تغييرا في نتائج الانتخابات. وفي نينوى، كانت نتيجة الانتخابات تعتبر في السيطرة على المجلس المحلي من الأحزاب الكردية الى عرب السنة – حزب الحدباء، والذي تعتقد بعض الجماعات الأقلية بأنه أكثر تعاطفاً لمصالحهم من الأحزاب الكردية. وقد ربح المرشحون اليزيديون ثاني أكبر عدد من المراكز في مجلس نينوى.

ورغم انخفاض العنف بشكل عام في العراق، إلا ان الهجوم العنيف ضد الأقليات استمر في الحدوث في عامي 2008-2009، وبشكل خاص، وليس بشكل محدد، في المناطق الشمالية المتنازع عليها. ففي يناير 2008، تمت مهاجمة ستة كنائس بالقنابل في الموصل وفي بغداد، وكانت الهجومات بشكل مستمر على ابيفاني وعلى الأرثوذكس في ليلة عيد الميلاد في عيد البلح عندما يقوم العديد من الكاثوليك والسريان الأرثوذكس العراقيين بتعميد أولادهم. وفي فبراير 2008، تم اختطاف رئيس أساقفة الكلدانيين في الموصل وقتله. وفي ابريل 2008، تم إطلاق النار على قسيس آشوري أرثوذكسي وقتله في هجوم من سيارة في بغداد. وقد أعلنت بعثة الأمم المتحدة لدعم العراق (يونامي) بأنه من يناير حتى يونيو 2008، استلمت البعثة 17 تقريرا بهجمات واختطافات، تضمنت 10 عمليات قتل لمسيحيين في كافة أنحاء العراق.

وفي يوليو 2008، نشرت وكالة الأخبار الآشورية الدولية بأن مجموعة تسمي نفسها "كتيبة فقط العقاب – قاعدة الجهاد في ما بين النهرين"، والذي يعتقد أنها تنتسب الى "القاعدة" في العراق، أرسلت رسائل تهديد لمسيحيين داخل وحول مدينة الموصل وفي محافظة نينوى. في 2 سبتمبر 2008، نشر ان مسيحيين (2) اختطفا وقتلا في الموصل احدهما طبيباً قيل ان عائلته دفعت 20,000 دولار فدية.

في أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر 2008، كانت هناك موجة من التهديدات والهجمات ضد مسيحيين في الموصل، حيث قتل على الأقل 14 مسيحي، وهدد العديد من الآخرين، مما جعل حوالي 13,000 شخص يهربون الى قرى شرقي وشمالي مدينة الموصل وحوالي 400 عائلة هربت الى سوريا. وتقدر الأمم المتحدة، ان العدد هو حوالي نصف عدد السكان المسيحيين الحاليين في الموصل. وقد أرسلت الحكومة العراقية عدداً إضافياً من قوات الأمن الى المدينة، وأعلنت أنها تحقق في الحوادث التي حصلت، إلا انه حتى نهاية المدة التي يغطيها هذا التقرير، لم يتم القبض أو معرفة المهاجمين. وقد طلب المسئولون المسيحيين تنفيذ تحقيق دولي في هذه الحوادث. وفي هجوم 11 نوفمبر، قتلت فتاتين سجينتين في الموصل وجرى ذلك بقنبلة ألقيت على بيتهن. وفي أوائل عام 2009، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لشؤون ألاجئين (يو ان اتش سي آر) بأن حوالي 80% من المسيحيين الذين هربوا من الموصل نتيجة هذه الهجمات، رجعوا الى بيوتهم.

وفي منتصف يناير 2009، تم إطلاق النار على مسيحي في الموصل وقتله بإعدامه، وفي أوائل الشهر، اختطف مسيحي آخر واحتجز لمدة أربعة أيام وأطلق سراحه بعد ان دفعت عائلته 50,000 دولار فدية. في أوائل ابريل 2009، أعلنت جمعية "الاهتمام المسيحي الدولي" بان أربعة مسيحيين قتلوا في يومين في بغداد وكركوك. وفي 26 ابريل 2009، أعلن ان ثلاثة مسيحيين قتلوا وجرح اثنين آخرين في هجومين مختلفين في كركوك.

وحسب تقارير الصحافة، احتفل مسيحيو العراق بعيد الميلاد بدون مشاكل ، متضمناً ذلك في بغداد وفي الموصل، رغم ان بعض الكنائس قامت بصلواتها خلال النهار أو في 23 ديسمبر، لأسباب أمنية. وبالإضافة الى ذلك، أعلنت حكومة العراق ان عيد الميلاد هو عيد وطني رسمي لأول مرة، وقامت وزارة الداخلية برعاية احتفال عمومي بمناسبة كريسماس في احد منتزهات بغداد. وفي أوائل ابريل 2009، واعتماداً على ما أعلنته "ايه أي ان ايه"، شارك الآلاف من المسيحيين الآشوريين في موكب احتفال أحد السعف في مدينة بغداد في محافظة نينوى بدون أي حوادث. هذا وقد تم ايضاً الاحتفال بصلاة عيد الفصح هذه السنة بدون عنف أو حوادث، متضمناً ذلك منطقتي بغداد والبصرة. وقد أقيمت صلاة الفصح في منطقة منصور في بغداد بواسطة الكاردينال ايمانويل الثالث ديلي، وأذيعت على تلفزيون الدولة.

اعتماداً على ما أعلنته مجموعة المندائيين لحقوق الإنسان، من يناير 2007 حتى فبراير 2008، عانت الأقلية المندائية في العراق 42 قتيلاً و46 اختطاف و 10 تهديدات و21 هجوماً. وفي 2 فبراير 2008، قتل 10 أعضاء من عائلة مندائية في الكوت (محافظة واسط) نتيجة هجوم بواسطة صاروخ. وقد اجتمعت الوكالة بأفراد العائلة المصابة في سوريا في مايو 2008، وقيل لها انه قبل ذلك الهجوم، كانت تلك العائلة هي العائلة الوحيدة المندائية في كوت، واستلمت الكثير من التهديدات من متطرفين، كانت تنم عن حوافز دينية. في سبتمبر 2008، قام مسلحون بالهجوم على متجر عائلة مندائية في بغداد، وقتلوا صاحب المتجر وقتلوا أخيه وابنه البالغ من العمر ثمانية أعوام وسرقوا

المتجر. وفي 19 ابريل 2009، أطلقت النار على ثلاثة مندائيين وقتلوا في متجر مجوهراتهم في بغداد، وجرح شخصان آخران في ذلك الهجوم.

وقد أعلنت منظمة "يونامي" بأنه خلال النصف الأول من عام 2008، قتل على الأقل خمسة يزيديين في مدينة سنجار، شمال العراق. وفي 17 أكتوبر 2008، أعلن ان يزيديين اثنين قتلا في متجر مبيعات مشروبات كحولية في الموصل. وفي ليلة 14 ديسمبر 2008، أطلقت النيران على سبعة أفراد من عائلة يزيدية في بيتهم في سنجار. وخلال يومين في أواخر مارس 2009، واعتماداً على تقارير الصحافة، وجد جسمين لشخصين يزيديين في الحقول قريباً من الموصل.

لا يعرف الكثير من أوضاع أقليات العراق البهائية واليهودية. يقدر عدد البهائيين في العراق بحوالي 2000 شخص، وما زالت ديانتهم ممنوعة حسب قانون 1970. أما الأقلية اليهودية العراقية، التي كان عددها كبيراً في السابق، فهي الآن لا تتعدى عشرة أشخاص يعيشون في الخفاء. وقد ترك العديد من اليهود العراق عند تأسيس إسرائيل، كما ان قانونا سن في مارس 2006، يمنع اليهود الذين هاجروا من استعادة جنسيتهم العراقية. وحسب وزارة الخارجية الأمريكية، فان معاداة السامية هي اتجاه خفي في العراق. في سبتمبر 2008، أعلنت الحكومة العراقية إقامة دعوى ضد عضو البرلمان مثال الألوسي، لأنه أجرم بسفره الى إسرائيل وهي "دولة عدوة" حسب قوانين حكم صدام، ولم تنفذ ضد أي شخص غير الألوسي. وقد صوت البرلمان بمنع الألوسي من حضور جلسات البرلمان المستقبلية أو من السفر خارج العراق، كما انه جرد من الحصانة ومن الحماية من قبل رجال امن البرلمان. وفي 24 نوفمبر، برأت محكمة عراقية الألوسي وحكمت ان زيارته لم تكن ضد القانون العراقي لان جوازات السفر لم تعد تمنع العراقيين من دخول إسرائيل.

لمواجهة النقص في وسائل الأمن المتوفرة لهم و نتيجة لوضعهم على الهوامش السياسية والاقتصادية، تقوم بعض الأقليات العراقية، داخل وخارج العراق، بحملات دعائية لطلب الحكم الذاتي أو شبه الذاتي للمناطق المسيحية، ويقول البعض لغيرهم من الأقليات، في منطقة سهول نينوى ومحافظة نينوى. ويتم عرض هذه الاختيارات بحيث تعطي تأثيراً قانونياً للمادة رقم 125 من الدستور العراقي التي "تضمن الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والدراسية للأقليات المختلفة مثل التركمان الكلدانيين والآشوريين وغيرهم من الناخبين"، وكذلك فإن المادة تشترط بأن هذه الحقوق "سيتم تنظيمها" حسب قانون مستقبلي. ولكن الأمور المحددة التي يشملها هذا القانون، متضمناً ذلك المناطق التي يشملها القانون وديانات وعناصر سكان تلك المناطق وكيف يمكن تأمينها وما هي السلطات الحاكمة والسلطات الإقتصادية التي تمنح لهذه المناطق وكيف ستكون علاقتها بالسلطة الكردية الإقليمية _كي آر جي) والحكومة العراقية المركزية، كل هذه الأمور لم تحدد وما زالت نقطة نزاع بين أولئك الذين يفضلون هذا الحكم الذاتي. ان فكرة منح حكم ذاتي كبير لأقليات العراق بحثت حديثاً وتمت المصادقة عليها، إلا ان عدم الاتفاق على التفاصيل بين معظم الأقليات العراقية خارج العراق كان واضحاً في مؤتمر في جامعة جورج واشنطن في مؤتمر 2008_ وبالعكس، فان بعض أفراد ومجوعات الأقليات العراقية الذين اجتمعت معهم الوكالة في العراق والأردن وسوريا والسويد، وكذلك أقلية في مؤتمر جامعة جورج واشنطن، يعارضون الفكرة.

في يونيو 2008، أسس رئيس وزراء العراق لجنة قيل أنها تضمنت مسحيين ويزيديين لكي توفر له النصائح والإستشارات بخصوص شؤون الأقليات، رقم ان عضوية وواجبات وسلطات هذه اللجنة لم توضح. ومع هذا، وفي محادثات مع أفراد أقليات دينية عراقية في نوفمبر 2008، قيل للوكالة ان العديد من هذه الأقليات ينظر الى هذه اللجنة بأنها غير قانونية لان أعضائها يختارهم رئيس الوزراء وليس من قبل الأقليات أنفسها، لذلك، فهي لا تعمل بشكل نشيط على تحسين أمور الأقليات. وبالإضافة الى ذلك، فإن الممثل المندائي الذي تحدثت معه الوكالة لم يعرف أبدا أي شئ عن لجنة رئيس الوزراء أو ما إذا كانت أقليته ممثلة في تلك اللجنة. وكذلك ، لا يعرف الكثير عن نشاطات أو اجتماعات هذه اللجنة منذ تأسيسها.

العلاقات بين السنة والشيعة

في السنين الماضية نسب العديد من حوادث العنف الطائفية الشديدة الى أشخاص من وزارة الداخلية العراقية التي يسيطر عليها الشيعيون والى مجموعات شيعية مسلحة لها علاقات مع الحكومة العراقية أو مع أشخاص في داخل

الحكومة. فان التواطؤ الواضح بين سلطات الأمن الحكومية وهذه الجماعات الشبه عسكرية واضح بشكل دقيق في تقرير الوكالة السنوي لعام 2007، وكذلك في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان والحرية الدينية لعام 2007.

في "تقرير الحرية الدينية الدولية" لعام 2008، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ان هناك انخفاضات في عدم التمثيل الطائفي في سلطات الحكومة العراقية. ولكن تقرير حقوق الإنسان لعام 2008، الذي نشر في فبراير 2009، ما زال يحدد "نقصاً في التمثيل من قبل السلطة الرسمية بواسطة مجموعات طائفية إجرامية وتطرفية" بأنها من المشاكل الرئيسية التي تتعلق بحقوق الإنسان. وحسب ذلك التقرير، فإن ممثلي الحكومة خلال عام 2008 استمروا في تنفيذ وسائل تعذيب وغيرها من سوء المعاملة المدعومة بالوثائق على أفراد الأقليات، خاصة من قبل سلطات الأمن وفي مرافق الحجز وفي السجون. وبالإضافة الى ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بأنه خلال عام 2008 قامت "ميليشيات شيعية ومجموعات شبه عسكرية مسلمة، وبعضها كان جزء من قوات الأمن العراقية، بمهاجمة المدنيين وموظفي الحكومة بشكل متكرر". وقد أوضح التقرير ايضاً القلق من السلطات الأمنية التي يشكل الشيعة معظمها، وبقلقها عن عدم إقناع أفراد طائفة السنة بان قوات الأمن ليست انحيازية في تنفيذها للقوانين.

أثبتت تقارير أخرى بأن التأثير الطائفي على السلطات الحكومية لم ينتهي ولم يتم استئصاله بشكل كامل. وفي مايو 2008، استنتج تقرير المعهد الأمريكي للسلم "يو اس انستيتيوت اوف بيس" بأنه رغم ان هناك تحسينات تم إدخالها من قبل وزير الداخلية الذي استلم مركزه بعد 2006، ومن قبل مستشارين، إلا ان "الولايات المتحدة ما زالت بعيدة عن تنفيذ هدفها بخلق وزارة داخلية عراقية فعالة وسلطات امن عراقية تستطيع حماية المواطنين العراقيين". وقد حث التقرير على تحسين إمكانيات ومقدرات وزارة الداخلية العراقية ، لأن تضع جهودها اقل على عدد رجال الأمن الذين يتم توظيفهم وأكثر على نوعية ونتائج هذه السلطات، وبأن تخلق اعتدالاً مناسباً بحيث يكون أفراد سلطات الأمن من طوائف مختلفة. وكذلك في مايو 2008، أعلنت السفارة الأمريكية في بغداد عن وجود صعوبات ومشاكل في الروح المهنية بين أفراد سلطات الأمن العراقية. وفي يونيو 2008، نشر تقريراً من مكتب المسؤولية الحكومية الأمريكية مستنتجاً ان التأثير الطائفي وتأثير الميليشيات مازال يشكل صعوبة كبيرة في عدم فعالية قوى الأمن العراقية.

ان التوتر والعنف الشديد الحديث بين سلطات الحكومة العراقية ومجموعة "أبناء العراق" السنية، مقلق بشكل خاص. ان "أبناء العراق" هي مجموعة امن محلية، تتضمن أعضاء من المحاربين المتمردين سابقاً، الذين حولوا ولائهم مقابل رواتب تدفعها الولايات المتحدة. والآن ، فان الحكومة العراقية هي المسئولة عن دفع رواتبهم، ووعدت بأن تجد لهم مراكزاً في سلطات الأمن أو الشرطة أو القطاع العام. وفي الأشهر الأخيرة هناك العديد من الشكاوي من مجموعة "أبناء العراق" بان الحكومة توقفت عن دفع رواتبهم، ومنحتهم قليلاً من المهن والوظائف وسجنت أو نشرت مذكرات لسجن قادتهم وأعضاء مجموعتهم. في أواخر مارس 2009، سجنت الحكومة قائد"أبناء العراق" في منطقة فاضل في بغداد، مما سب صراعاً لعدة أيام بين أفراد المجموعة وقوات الحكومة وسلطات الإتحاد. وفي الأسبوع التالي، القي العديد من القنابل التي سببت بقتل 40 شخص على الأقل في مناطق الشيعة في بغداد، متضمناً واحدة قرب واحد من أقدس مقامات الشيعة، مما زاد من الخوف قي إعادة الإشتباكات الطائفية.

أعلنت ايضاً وزارة الخارجية الأمريكية بأن هناك اتهامات خلال عام 2008 بالتمييز الطائفي في منح الوظائف من قبل الحكومة، تقول ان "عددا من الوزارات وظفت وفضلت أشخاصا حسب الإعتقاد الديني لوزير تلك الوزارة".

ان مجموعات منظمة خارج الحكومة ما زالت تقترف ظلماً ومعاملات سيئة طائفية، خاصة من قبل المحاربين المتمردين ومن المجموعات الأهلية والأجنبية المتطرفة. وقد تم الانخفاض في العنف في العراق ، إلا ان هجومات المتمردين والمتطرفين الطائفية مازالت مستمرة في 2008 و2009.

في 17 يناير 2008، حدث هجوم انتحاري قتل ثمانية حجاج كانوا يحيون مناسبة العاشوراء قرب المسجد الشيعي في بعقوبة، عاصمة محافظة ديالا. وفي 15 فبراير 2008، هاجم انتحاريين بالقنابل مسجداً شيعياً في مدينة تل عفار التركمانية في شمال العراق (6) . وفي 24 و25 فبراير، استهدف انتحاري بقنبلة الحجاج الشيعة في طريقهم الى كربلاء للاحتفال بعيد الأربعين، مما سبب قتل 63 شخصاً وجرح ما لا يقل عن 100 شخص. وفي أواخر يوليو، استهدف حجاج شيعة كانوا يحتفلون في منطقة كرادة في بغداد، حيث قتل سبعة حجاج، وفي اليوم التالي حدثت

هجومات انتحارية منسقة بالقنابل قتلت 32 شخصاً وجرحت على الأقل 64 شخصاً. ورغم ان بغداد تمتعت بأهدأ شهر رمضان منذ ثلاثة أعوام، إلا انه كانت هناك هجومات انتحارية في المدينة في أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر 2008، أثناء عطلة عيد الفطر في نهاية رمضان، وكان العديد من هذه الهجومات مستهدفاً مساجد شيعية. في 27 ديسمبر 2008، وقبل الشهر المقدس للطائفة الشيعية الذي تضمن ذكرى عاشوراء، انفجرت سيارة مفخخة قرب مدخل أحد أقدس المقامات الشيعية في بغداد ، سبب قتل 24 شخصاً وجرح 46 شخصاً على الأقل، كان العديد منهم حجاجاً شيعة.

في 3 يناير 2009، حدث هجوم انتحاري قتل على الأقل 76 شخصاً في نفس المقام. وبعد هذا الحادث الأخير، منعت الحكومة العراقية النساء من دخول المنطقة المحيطة بذلك المقام، وذلك لاسباب أمنية ولقلة وجود نساء تعمل بها قوات الأمن لتفتيش النساء.

زادت الحكومة الإجراءات الأمنية لاحتفالات عاشوراء في أماكن أخرى مختلفة، متضمناً ذلك منطقة النجف وكربلاء. ومع هذا، ورغم كل هذه الإحتياطات الأمنية، فقد حدث هجوم انتحاري بقنبلة في 13 فبراير كانت نتيجته قتل 35 شخصاً في خيمة مؤسسة خيرية كانت توفر الطعام والشراب للحجاج في طريقهم الى كربلاء، وفي 16 فبراير، آخر أيام الشهر المقدس، قتل ثمانية حجاج شيعة كانوا عائدين من كربلاء الى بغداد، وذلك بقنبلتين مختلفتين كانت مزروعة على جوانب الطريق.

خلال عدة أيام في أواخر شهر ابريل 2009، كان هناك العديد من الهجمات ضد مناطق ومواقع وحجاج شيعة، التي أعلنت مجموعة "دولة العراق الإسلامية" المتطرفة في موقع على الانترنيت عن تنفيذها . وفي 22 ابريل، نفذت عملية هجوم انتحارية بقنبلة كان هدفها الحجاج الإيرانيين الذين كانوا يمرون من إحدى مدن محافظة ديالا، مما سبب قتل أكثر من 50 شخصاً، بينما استهدف هجوماً آخر نساء وأطفال كانوا ينتظرون استلام الطعام في منطقة معظمها شيعي في بغداد، مما سبب قتل 28 شخصاً. وفي 24 ابريل، بينما كان المصلون يصلون صلاة الظهر، حدثت عمليتين انتحاريتين قتلت على الأقل 60 شخصاً وجرحت 125 شخصاً خارج نفس المقام في بغداد الذي كان استهدف في ديسمبر ويناير. وقد قال المسئولين العراقيين بان هذا كان مميتاً أكثر من أي هجوم في العراق هذا العام، وأكثرها خطورة على مقام شيعي مقدس منذ فبراير 2006، عندما هوجم مسجد سامراء. وقد نشرت الصحف بأن رئيس الوزراء المالكي قام "رأساً بتأسيس لجنة للتحقيق في هذا الهجوم وأمر بسجن قادة الشرطة المسئولين عن أمن المنطقة المحيطة بالمقام."

وبالإضافة الى ذلك ، في 22 ابريل 2009، حدث هجوم انتحاري بقنابل في داخل مسجد سني في مدينة الضولوية حيث قتل على الأقل خمسة أشخاص وجرح 15 شخصاً.

وضع النساء والجماعات والأخرى الغير محصنة.

واجهت النساء والبنات في العراق عنفاً وسوء معاملة لاسباب دينية، متضمناً ذلك القتل والاختطاف والإجبار على تغيير الديانة والتقيد في الحركة والزواج الإجباري وغير ذلك من أنواع العنف الذي تضمنت الاغتصاب. وقد استهدفت النساء اللواتي اعتبرن أنهن خالفن التعاليم الإسلامية وغيرهن من النساء ذوات النشاط السياسي، استهدفن من قبل المتطرفين السنة والشيعة. وامتنعت بعض النساء عن ترشيح أنفسهن لمراكز سياسية خوفاً من الهجوم والعنف في الانتخابات الإقليمية عام 2009. وقد نشر ان بعض العائلات أخرجت بناتها من المدارس خوفاً من العنف أو لأنه قيل لهم ان ثقافة البنات ممنوعة في الإسلام. وحسب ما نشرته وزارة الخارجية الأمريكية، في عام 2008، أجبرت النساء في العراق على لباس الحجاب أو واجهن تهديدات أمنية إذا رفضن، بغض النظر عن الطائفة التي تنتمي إليها تلك النساء.

وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بأنه خلال عام 2008، حسب الإحصائيات المحلية، قتل 72 امرأة في منطقة البصرة لأسباب مختلفة، متضمناً ذلك جرائم الشرف والعنف المنزلي. وحسب مصادر وزارة الخارجية الأمريكية، أخبرت دوائر امن مدينة البصرة مراسلي الصحف بأنه في منتصف 2008، كان يقتل حوالي 15 امرأة كل شهر، لأنهن، على ما يقال، خالفن اللباس الإسلامي.

أما يما يسمى "بجرائم الشرف" فما زالت مشكلة كبيرة في المناطق الكردية، وعندما زار أعضاء الوكالة المنطقة في مارس 2008، أعلن لهم وزير الحقوق الإنسانية في الحكومة الكردية الإقليمية ان هذه الجرائم زادت منذ عام 2005. وقد أعلنت مؤسسة "يونامي" (يو ان ايه ام آي) بأنه من شهر يناير الى يونيو 2008، تم قتل 56 امرأة وحرق 150 امرأة أخرى في كردستان ، وكان الكثير من هذه الجرائم "جرائم شرف" . وفي "اليوم الدولي لإزالة العنف ضد النساء"، نشر "تقرير الأمم المتحدة الخاص عن العنف ضد النساء بأن "جرائم الشرف" هي من الأسباب الرئيسية لموت النساء الغير طبيعي في شمال العراق، وبأن حوادث التضحية الذاتية هي في ازدياد. وفي كافة أنحاء الدولة، يقول"التقرير الخاص للأمم المتحدة" بأن جرائم الشرف، حتى ولو كانت معروفة، بالكاد ان تقدم للعدل.

في يوليو 2007، أسست الحكومة الكردية الإقليمية لجنة لمحاولة تخفيض جرائم الشرف وغيرت القوانين لمحاولة إحضار المرتكبين أمام العدالة. وبعد ذلك، قامت اللجنة بتأسيس مجلس لمراقبة وتنفيذ هذه القوانين الجديدة. ولكن، وحسب ما نشرته يونامي، فان إقامة الدعاوي القانونية غالباً ما تتم عرقلتها لعدم وجود اتهامات كافية أو لتردد الشهود في الظهور أمام العدالة ولتساهل المحاكم في إصدار عقوبات ضد هذه الجرائم.

وقد أعلنت منظمة "يونامي" ان لجنة النساء في جمعية كردستان الوطنية (كي ان أي) قد اقترحت تشريع قانون للقضاء في العديد من شؤون النساء، متضمناً ذلك زواج البنات اللواتي تحت السن القانوني والزواج الإجباري والعنف الجسدي وغيره من أنواع العنف والحقوق الزوجية وأسباب الطلاق والإرث ومراسيم الوضع الإجتماعي المتوفر في "قانون الوضع الشخصي" . في نوفمبر 2008، وافقت جمعية كردستان الوطنية على تعديل القانون 1959 " الوضع الشخصي"، وهذا التعديل يمنع الزواج الإجباري ويعاقب الأقارب الذين يجبرون بناتهم على الزواج أو يمنعونهن من الزواج المرغوب.

يستمر العنف وسوء المعاملة ذات الحافز الديني كخطر شديد للمسلمين الذين يرفضون التفسير المتزمت للتعاليم الإسلامية، خاصة ضد الأكاديميين الذين يفكرون بنظريات وآراء دنيوية وقد واجه أساتذة الجامعات خطراً مستمراً واختطاف وقتل (وغالباً حسب الحدود الطائفية)، كما ان أساتذة الجامعات استهدفوا بشكل خاص بهجمات عنيفة. وبناءاً على ما نشرته وزارة الدراسات العليا العراقية، حدث ما يزيد عن 200 حادث بين عام 2003 وعام 2007، استهدفت اغتيال واختطاف أكاديميين. وقد نشرت وزارة الخارجية الأمريكية قتل أكاديميين اثنين في بغداد والموصل في أوائل عام 2008. هذا وقد أعلنت "منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة والحضارة (يونسكو) في عام 2007، بأن آلاف المدرسين هربوا من العراق، كما ان هناك تقاريرا بأن جامعات العراق العمومية ودوائرها المختلفة قد تفرقت حسب الإعتقادات الطائفية. وحسب احدث تقرير عن حقوق الإنسان نشرته وزارة الخارجية الأمريكية، في عام 2008 في المناطق الوسطى والجنوبية من الدولة، هناك عدد من التقارير عن تهديدات من قبل الميليشيات وجماعات المتطرفين والمحاربين ضد المدارس والجامعات، تطلب منهم " تعديل نشاطاتهم ومحاباة طلاب محددين ، وإلا سيواجهون العنف" وغالباً ما تذعن هذه الجامعات والمدارس لمثل هذه التهديدات.

وأخيراً نشرت الوكالة سابقاً بأن الشاذين جنسيا في العراق هم ضحية للعنف وسوء المعاملة ذات الحافز الديني. في أكتوبر 2005، اصدر آية الله الأعظم علي سيستاني فتوى" يمنع الشذوذ الجنسي وسمح بقتل الذكور والإناث الذين يمارسون هذا الشذوذ بأشد طريقة ممكنة". كانت هناك تقارير لاحقة، أكدتها مؤسسة "يونامي" تعلن تأسيس محاكم دينية خاصة بقيادة رجال دين شيعيين لهم سلطة بتنفيذ العقاب الذي يتراوح بين الجلد والقتل. وقد أعلن أفراد هذه الأقلية عن حدوث مهاجمات شخصية وضرب شديد وحتى اغتصاب من قبل قوات الأمن التي يسيطر عليها الشيعة ضد هذه الأقلية. وفي مايو 2006، وفي رسالة الى مجموعة دفاعية توفرها الولايات المتحدة، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، بأن هناك استمرار للعنف والتمييز ضد أشخاص نتيجة لسلوكهم الجنسي خالا عام 2008.

وحسب التقارير الصحافية، وخلال شهرين في أوائل عام 2009، قتل حوالي 25 رجلاً وولداً يشتبه انهم شاذين جنسيا في منطقة مدينة صدر في بغداد، بعضهم برسالات تركت على أجسامهم تصفهم بأنهم "منحرفون جنسياً". وقد نشر ان رجال الدين الشيعيين في المساجد المحلية يعلنون بانتظام ان الشاذين جنسيا في العراق يجب القضاء عليهم، وان رجال امن مدينة الصدر، كما نشرت جريدة نيويورك تايمز، أعلنوا ان بعض هذه الجرائم كانت من قبل أفراد العائلة لاستعادة شرف العائلة. ولكن البعض الآخر هو من قبل الميلشيات الشيعية .

حقوق ألاجئين العراقيين والأشخاص المرحلين في داخل العراق

مدى وأسباب الأزمة

سبب تكاثر العنف الطائفي والاضطهاد الديني وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة هرب الملايين من العراقيين من بيوتهم الى مناطق أخرى في العراق أو الى بلاد خارج العراق. وقد أعلنت منظمة، "يو ان اتش سي آر" بأن "حوالي مليوني عراقي لجئوا الى دول مجاورة مثل سوريا والأردن(9)." وقدرت نفس المنظمة بان حوالي

2.8 مليون شخص رحلوا داخل العراق. وقد ترك معظم هؤلاء المرحلين، متضمناً أكثر من نصف المرحلين، بعد نسف مسجد العسكري في فبراير 2006 في مدينة سامراء واندلاع موجات من العنف الطائفي الذي تبع ذلك الحادث.

وقد أعلنت المؤسسة الدولية للهجرة (أي أو ام) بأن 61% من المرحلين العراقيين داخلياً والذين قابلتهم المؤسسة، قالوا بأنهم هربوا من بيوتهم نتيجة لاعتقاداتهم الدينية أو الطائفية. واعتماداً على دراسة عام 2007 كفلتها مؤسسة "يو ان اتش سي آر" في سوريا، بأن 57% ممن استجابوا لهذه الدراسة هربوا نتيجة للتهديد المباشر على حياتهم، و78% لهم أقارب أو إفراد من عائلاتهم قتلوا بين عام 2003 وتاريخ تنفيذ الدراسة، و62% من هؤلاء الذين قتلوا، قتلوا بواسطة الميليشيات و28% من قبل أشخاص غير معروفين و2% من قبل القاعدة في العراق.

تشكل الأقليات الطائفية في العراق، خاصة المسيحيين الكلدانيين والآشوريين والصابئين المندائيين واليزيديين، عددا كبيرا تفاوقياً بين مجموع اللاجئين العراقيين المحليين. رغم ان نسبة عدد سكانهم قبل الحرب كانت حوالي 17% من اللاجئين المسجلين في مؤسسة "يو ان اتش سي آر"في الأردن وفي سوريا حتى هذا الوقت.(10). وفي تركيا ولبنان، فان المسيحيين يمثلون 57% و25%، على التتابع، من مجموع اللاجئين المسجلين. وقد هرب واليزيديين بشكل كبير جداً الى سوريا، حيث يشكلون حوالي 0,6 % من مجموع اللاجئين المسجلين. واعتماداً على ما أعلنته وزارة المهجرين واللاجئين العراقية، فان حوالي نصف عدد الأقليات الطائفية في العراق هربوا الى الخارج.

كانت الأقليات الغير مسلمة في العراق، خاصة العائلات المسيحية، أول من يهرب من العراق نتيجة لقصف كنائسهم ونتيجة للإختطاف وقتل قادتهم الدينيين وللعنف المستهدف ضدهم بسبب دياناتهم. وخلال رحلات أعضاء الوكالة للمنطقة في 2007 و 2008، فان اللاجئين المسيحيين المندائيين واليزيديين والمهجرين داخل العراق قدموا إثباتات هجمات عنيفة واختطاف واغتصاب وقتل وتعذيب وإجبار على تغيير الديانة وتدمير أو الاستيلاء على الممتلكات خاصة الأعمال مثل متاجر جميع الكحوليات وصالونات الشعر التي اعتبرت غير إسلامية. وقد قال هؤلاء الأشخاص لأفراد الوكالة بأنهم استهدفوا لأنهم لم يعملوا طبقاً للأصول الإسلامية المتحفظة أو لان غير المسلمين منهم اعتبروا بأنهم يعملون لصالح قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة . وقد أعلنوا ايضاً أنهم اجبروا على دفع ضريبة حماية. والعديد منهم قال أنهم هربوا من بيوتهم بعد ان استلموا تهديدات تقول لهم "غير ديانتك أو اترك أو ستموت" – وبالإضافة الى ذلك، أعلنوا ان مراكز عباداتهم دمرت أو اجبروا على إقفالها، واختطف أو قتل رؤساء دياناتهم.

حجر ايضاً عدد كبير من العراقيين المسلمين. وقد أعلنت المنظمة الدولية للهجرة (آي أو ام) بأن الشيعة العرب يمثلون 60% من المهجرين داخل العراق و28% سنة عرب. وفي الأردن، يمثل المسلمون السنيون 59% من اللاجئين المسجلين، بينما يمثل الشيعة 27% فقط. في سوريا، يمثل المسلمون السنة 58% من اللاجئين المسجلين ويمثل المسلمين الشيعة 19,5% .

قال اللاجئون المسلمون ، السنة والشيعة ، لأفراد الوكالة بأنهم هددوا بالقتل أو بأن بعض أفراد عائلاتهم قتلوا أو اختطفوا وان بيوتهم دمرت وبأنهم اجبروا على الترحيل. قال بعض اللاجئين بأنهم استهدفوا بسبب وظائف شغلوها هم أو شغلها بعض أفراد عائلاتهم، لها علاقة بحكومة الولايات المتحدة أو بنظام البعث السابق. وقال آخرون أنهم استهدفوا لأنهم من عائلة مختلطة الزواج الإسلامي أو لان عائلتهم سنية في منطقة غالبيتها شيعية أو العكس بالعكس. وأعلن الكثير منهم بان هوياتهم الطائفية لم تكن معروفة أو مهمة قبل عام 2003، والكثير تحدث عن عائلاته بأنها تشمل السنة والشيعة، وإنهم سكنوا في مناطق متعددة الطوائف قبل بدء هذا العنف الطائفي.

الحماية والمساعدة

في الدول المجاورة وفي جميع إنحاء العراق ، بدأ الاستقبال الرحب الأولي للعراقيين المرحلين بالانخفاض. ان الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين في عامي 2006 و2007، قلل من توفير مصادر الخدمة العامة الى حد بعيد في سوريا والأردن ومصر ولبنان، مما جعل هذه الدول بان تفرض متطلبات عديدة وشديدة وللدخول في تلك البلاد. والآن، انه تقريباً من المستحيل للاجئين العراقيين ان يلجئوا الى هذه الدول. وقد نشرت مؤسسة "يو ان اتش سي آر" والمنظمة العامة للهجرة بأن 11 من 18 محافظة عراقية فرضت متطلبات دخول لأسباب اقتصادية وأمنية.

يواجه اللاجئون المرحلون العراقيون متطلبات إنسانية كبيرة. وباستثناء لبنان، حيث يتطلب دخول البلاد كفيلا محليا، لا يسمح للاجئين العراقيين بالعمل قانونياً في أي من الدول المجاورة التي هربوا إليها، والعديد منهم استعمل جميع الأموال التي احضروها معهم من العراق أو على وشك إنهائها . كما ان إمكانية الحصول على المأوى والمواد الغذائية والعناية الطبية ما زالت صعبة جدا لجميع المرحلين واللاجئين، لان الدول المضيفة أصبحت في وضع لا تستطيع فيه توفير الخدمات الكافية. ان العديد من الأطفال لا يذهبون الى المدارس. وقد نشرت منظمة اللاجئين الدولية بأن الميليشيات والمنظمات الغير حكومية بدأت في ملء الفراغ الإنساني، وذبك بتوفير الدعم مثل حل مشاكل الإسكان وتوفير المواد الغذائية وغيرها من المتطلبات للمرحلين العراقيين.

العودة

منذ نهاية عام 2007، وخلال طوال عام 2008، رجع عدد من العراقيين المهاجرين والمرحلين داخلياً الى بيوتهم ومناطقهم السابقة. وقد استقرت الأغلبية الكبرى منهم في مناطق أو مقاطعات يسيطر عليها أفراد من نفس طائفة العائدين إليها. وقد أعلنت منظمة "يو ان اتش سي آر" بأن 220,610 مهاجر ومرحل داخليا رجعوا الى مناطقهم الأصلية في عام 2008، ولكن ليس بالضروري الى بيوتهم الأصلية. والأغلبية العظمى، أكثر من 195,000 كانوا مرحلين داخل العراق. ويعتقد ان الكلدانيين / الآشوريين المسيحيين والمينداثيين واليزيديين كانوا من بين هؤلاء العائدين. ولكن مسئولي دعم المهاجرين والمؤسسات الخيرية ومسئولي منظمة "يو ان اتش سي آر"، ما زالوا يحذرون ضد العودة لعدم توفر وسائل الأمن في الدولة ولعدم توفر نظام محدد لإدارة شئون العائدين.

تشير المقابلات مع بعض المهاجرين العائدين بأنهم عادوا نتيجة للظروف الإقتصادية الصعبة في الدول التي كانوا لاجئين بها. وتقوم الحكومة العراقية بمنح العائلات العائدة مبالغ نقدية، ولكن القلق مازال عالياً فيما يتعلق بالأمن وبفرص التوظيف المتوفرة والخدمات الضرورية.

في يوليو 2008، أعلنت وزارة شؤون المرحلين والمهاجرين العراقية عن سياسة وطنية فيما يتعلق بالمرحلين في داخل العراق، تمنع التمييز ضد هؤلاء الأشخاص، وتؤكد تعهد الحكومة بمنع الترحيل وبمواجهة مرتكبي هذه الجرائم وبحماية الممتلكات التي يتركها هؤلاء المرحلين، وتؤكد حق هؤلاء المرحلين بالعودة الى أماكنهم الأصلية وتدعمهم في إعادة اندماجهم بمجتمعاتهم أو باستقرارهم في أماكن أخرى في العراق.

في مايو 2008، أعلن رئيس الوزراء المالكي، بأن حكومة العراق ستوفر لوزارة المرحلين والمهاجرين مبلغ 195 مليون دولار لتشجيع عودة المهاجرين. وفي أغسطس 2008، أعلنت حكومة العراق عن جهودها لتحديد وإزالة من ممتلكاتهم بدون حق، وتوفير مساعدات لأولئك الذين يتركون هذه الممتلكات والبيوت اختيارياً. وقد أسست نتيجة لهذا الأمر مراكزاً في بغداد لتسهيل العودة، وتطلب الأمر ايضاً تطوير نظام خاص لمضاعفة هذه المراكز في كافة إنحاء الدولة. إلا ان برنامج إعادة الممتلكات هذا متوفر فقط للاجئين والمرحلين داخل العراق الذي هربوا من بيوتهم في الفترة بين 1 يناير 2006 و1 يناير 2008. وبالإضافة الى ذلك، يطبق هذا البرنامج على ممتلكات متنازع عليها في بغداد فقط وليست في باقي الدولة.

سياسة الولايات المتحدة تجاه اللاجئين والمرحلين العراقيين

منذ العام المالي 2007، تبرعت الولايات المتحدة بمبلغ 569 مليون دولار للعديد من مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الغير حكومية التي كانت تساعد اللاجئين والمرحلين العراقيين. وكذلك، وابتداء من السنة المالية 2007، زادت حكومة الولايات المتحدة جهودها لإعادة إسكان واستقرار أكثر من 19,000 لاجئ عراقي في الولايات المتحدة، متضمناً 13,823 في السنة المالية 2008. ورغم ان العدد المذكور أعلاه والذي سمح له بالاستقرار في الولايات المتحدة كان قليلاً، إلا ان الولايات المتحدة الآن هي أكبر دولة تسمح للاجئين عراقيين الاستقرار في الولايات المتحدة.وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بان حكومة الولايات المتحدة تتوقع ان تدخل كحد أدنى الى الولايات المتحدة 17,000 لاجئ عراقي للاستقرار خلال السنة المالية 2009.

في فبراير 2008، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية سياسة جديدة، زادت حسبها إمكانية الوصول المباشر الى عراقيين محدودين في "برنامج إدخال اللاجئين الى الولايات المتحدة" وذلك كما يتطلبه قانون 2007 الذي يتعلق "بأزمة اللاجئين في العراق. ومن متطلبات هذا القانون هو خلق "أولوية جديدة 2" (بي 2) في برنامج إدخال اللاجئين للولايات المتحدة عراقيين محدودين من مجتمعات "دينية أو أقلية"، الذين لهم أقارب مباشرين في الولايات المتحدة، بدون الإحالة ضرورياً من قبل منظمة "يو ان اتش سي آر" (12). وقد أعطى هذا التعديل القانوني لوزير الخارجية الأمريكية السلطة بخلق 12 فئة إضافية للعراقيين الذين يواجهون ظروفاً غير آمنة أو محصنة .

ان السياسة التي أعلنتها وزارة الخارجية الأمريكية لا تشير بشكل محدد الى أي مجتمع أو مجتمعات ، كما إنها ل تذكر مجتمعات "دينية أو أقلية"، كما حدد القانون. وبدلاً من ذلك، يضع القانون التأكيد على ظروف العائلات القريبة في البند القانوني.ان هذه الفئة الجديدة تطبق على عراقيي مصر أو الأردن الذين هم "أزواجا أو زوجات أو أبناء أو بنات أو آباء أو أمهات أو إخوان أو أخوات لمواطنين في الولايات المتحدة، أو أزواجا أو زوجات أو أبناء أو بنات غير متزوجين لمقيم قانوني دائم في الولايات المتحدة" ، كما هو محدد بكونهم مستفيدين من عائلة موافق عليها بناءً على طلبات تأشيرات المهاجرة (130 – جيه). ان العديد من أفراد الأقليات الدينية واللاجئين والمهجرين في داخل العراق، الذين اجتمعت معهم الوكالة في السويد والأردن وسوريا والعراق لهم أفراد عائلات في الولايات المتحدة، ولكن، في معظم الحالات، يشكلون أعضاء بعيدة من العائلة أو ان أفراد العائلة لم يحصلوا بعد على الجنسية الأمريكية، ولذلك، فان فئة "بي 2" التي خلقها القانون ل تنطبق عليهم.

نشاطات الوكالة

عكس التقرير السنوي لعام 2008 للوكالة نشاطات سفر ومقابلات ومذكرات واجتماعات وغيرها من النشاطات التي نفذت خلال عامي 2007 و 2008. وقد تضمنت هذه النشاطات جلستني عموميتين للكونجرس في يوليو وسبتمبر 2007 ، كانت الجلسة الأولى لبحث التهديدات للأقليات العراقية الدينية، والثانية ركزت الإهتمام على العلاقة بين العنف الطائفي وأزمة اللاجئين العراقيين. في نوفمبر 2007، سافر موظفو الوكالة الى الأردن والى السويد، وفي مارس ومايو 2008، سافر مفوضو الوكالة الى الأردن والعراق وسوريا للإجتماع بالعراقيين الذين يطلبون اللجوء السياسي ومع اللاجئين ومع المهجرين داخلياً، بالإضافة الى مسؤولين عراقيين وأكراد وممثلين عن الحكومة الأمريكية، ومع مؤسسات دولية وغير حكومية. اجتمعت الوكالة ايضاً مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية وخبراء في شؤون العراق في واشنطن، كما عقدت عدة مؤتمرات بواسطة الفيديو مع مسؤولين رئيسيين في الحكومة الأمريكية والعراقية ومع رؤساء الأقليات في بغداد. (14).

منذ عام 2003، دافعت الوكالة عن الحرية الدينية وعن حماية حقوق الإنسانية العالمية لجميع سكان العراق، وبشكل خاص، قامت بطلب إصلاحات دستورية وقانونية للتأكد من ضمان هذه الحقوق ومن تنفيذ القانون. هذا وقد أعلنت الوكالة ايضاً عن أمور أخرى تتعلق بالحرية الدينية، مشيرة الى تحسينات في بعض المناطق، ولكن ايضاً أشارت الى مشاكل جديدة مستمرة في أحيان أخرى- متضمناً المستويات المزعجة التي وصل إليها العنف ذو الحافز الديني

وانتهاك حقوق الإنسان وقابلية التعرض الشديد للخطر لغير المسلمين، متضمناً ذلك الكلدانيين والآشوريين المسيحيين وغيرهم من المسيحيين والصابئين المندائيين واليزيديين.

في عام 2006، استنتجت الوكالة بأن التورط المباشر للولايات المتحدة في إعادة بناء الكيان السياسي العراقي يخلق التزاماً خاصاً على العمل بقوة، بالاشتراك مع القيادة العراقية، لمواجهة المستويات العالية للعنف الطائفي وانتهاك حقوق الإنسان اعتماداً على دوافع دينية التي تحدث في العراق، ولتنفيذ الإصلاحات القانونية والشرعية والعرفية الضرورية لحماية الحقوق الإنسانية هناك. هذا وقد أنذرت الوكالة ان مستوى العنف وسوء المعاملة، والهروب الناتج عن ذلك لأفراد الأقليات العراقية الصغيرة. يهدد انقراض هذه الأقليات القديمة من العراق. وقد أوصت الوكالة باتخاذ عدد من الإجراءات الأمنية وغيرها من الإجراءات السريعة متضمناً ذلك تعيين مسئول كبير في سفارة بغداد للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان.

في شهر مايو 2007، وضعت الوكالة العراق في قائمة" تحت المراقبة"، آخذة بعين الاعتبار عند اتخاذها لهذا القرار العنف الطائفي المتزايد الغير مكبوح، واثبات العنف المتراكم بين ميليشيات الشيعة ووزارات الحكومة العراقية والظروف الخطرة التي تؤثر على الأقليات الدينية الصغيرة(15). وفي اجتماع لاحق في مايو 2007، وحسب رسالة في سبتمبر 2007، الى وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، حثت الوكالة ان تتخذ الحكومة اجراءات لمواجهة التهديدات الشديدة التي تواجهها هذه الأقليات متضمناً ذلك توفير الأمن واتخاذ الإجراءات الإنسانية والتطوير والمصالحة. ومن بين التوصيات التي اقترحتها الوكالة، عرضت على وزارة الخارجية عقد اجتماعات طارئة داخل وخارج العراق، تشمل ممثلين عن الأقليات الغير إسلامية العراقية للسماع منهم مباشرة عما يمكن ان توفره الحكومتين الأمريكية والعراقية لحماية هذه الأقليات. وفي ديسمبر 2008، أوصت الوكالة بأن تقوم وزارة الخارجية الأمريكية باعتبار العراق في قائمة "دول تحت المراقبة" (سي بي سي)، وأصدرت تقريراً طويلاً مفصلاً يوضح هذه التوصيات، مطالبا بشكل خاص، بالإضافة الى اجراءات أخرى، ان تضع الولايات المتحدة تركيزاً أكبر لمنع سوء معاملة تلك الأقليات.

طالبت الوكالة تكرارا بوضع الإهتمام الزائد على المصير الصعب للاجئين العراقيين وللمهجرين داخل العراق، وحث الحكومة الأمريكية بان تزيد المساعدات الإنسانية وتزيد وتسرع في تنفيذ برامج اللجوء السياسي للعراقيين الهاربين من الاضطهاد الديني. ومنذ عام 2007، طلبت الوكالة باعتبار "فئة بي 2" للسماح للأقليات الدينية الصغيرة المعرضة للخطر، متضمناً الكلدانيين والآشوريين المسيحيين والصابئين المندائيين واليزيديين، بإمكانية الطلب المباشر للاستقرار في الولايات المتحدة دون الرجوع الى منظمة "يو ان اتش سي آر" لهذا الغرض، وكذلك طلبت الوكالة توسيع برامج الجمع بين أفراد العائلات، خاصة تلك المعرضة للخطر.

توصيات لسياسة الولايات المتحدة

توصي الوكالة باتخاذ الإجراءات التالية للاستعجال في توفير حماية الحقوق الإنسانية لجميع العراقيين، متضمناً ذلك حرية التفكير والضمير والدين والاعتقاد، ولكي تواجه مصير الأقليات العراقية الدينية الصغير الأكثر تعرضاً للخطر.

1) التأكد من انتخابات أمينة وعادلة

للتأكد من ان الانتخابات الوطنية القادمة المتوقعة في ديسمبر ستكون أمينة وعادلة وخالية من التخويف والعنف، يجب على حكومة الولايات المتحدة القيام بما يلي:

* أن تقود جهوداً دولية لحماية الناخبين ومراكز التصويت، ولمراقبة الانتخابات.

* أن توجه قوى الولايات المتحدة العسكرية وقوى التحالف، كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً، توفير الأمن الإضافي، خاصة في مناطق الأقليات مثل محافظة نينوى، حيث كانت هناك مخالفات في انتخابات سابقة.

* حث الحكومة العراقية على أعلى المستويات للتأكد من توفير الأمن والحماية وللسماح وتسهيل مراقبة الانتخابات من قبل خبراء محليين ودوليين ومن قبل المجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة، وخاصة في مناطق الأقليات مثل محافظة نينوى، حيث كانت هناك مخالفات في انتخابات سابقة.

2) التأكد من توفير الأمن والسلامة لجميع العراقيين

لحماية الأمن وحقوق الإنسان لجميع أفراد الأقليات الدينية، خاصة الأقليات المعرضة للخطر تحت الحافز الديني، مثل الكلدانيين الآشوريين المسيحيين والصابئين المندائيين واليزيديين، يجب على حكومة الولايات المتحدة ان تحث الحكومة العراقية، على أعلى المستويات، بالقيام بما يلي:

* ان تقوم بشكل عاجل بتأسيس وتمويل وتدريب ونشر وحدات شرطة في مجتمعات الأقليات المعرضة للخطر، وبأن تكون هذه الوحدات ممثلة الى أقصى حد ممكن تلك الأقليات والتأكد من ان مسئولي تجنيد أفراد الشرطة من تلك الأقليات، لا يستثنى تجنيدهم ولا تنفيذ أي تمييز ضدهم، سواء في التجنيد أو في الترقية، أو بالنسبة لشروط توظيفهم أو ظروفهم، وللتأكد الى أقصى حد ممكن بأن وحدات الشرطة هذه تستمر موجودة في مواقعها الأساسية، ولا تنقل الى مدن أخرى، كما حدث في السابق.

* استمرار الجهود للتأكد من ان بطاقات التعريف الوطنية الجديدة لا تشمل ديانة أو عنصر حاملها، والإسراع في تطوير وصرف هذه البطاقات.

* اتخاذ الخطوات المناسبة لتحسين الأمن في مراكز العبادة، خاصة في المناطق التي يعرف ان أقلياتها الدينية في خطر.

ولإنهاء الطائفية الباقية في الحكومة العراقية وفي قوات الأمن، ولتخفيض العنف الطائفي وانتهاك حقوق الإنسان، يجب على حكومة الولايات المتحدة ان تحث الحكومة العراقية على أعلى المستويات، بالقيام بما يلي:

* التأكد من ان إيرادات الحكومة العراقية لا تذهب بشكل مباشر أو غير مباشر لدعم أي من الميليشيات والممثلين شبه الحكوميين وغيرهم من المؤسسات المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان.

* ان تقوم رأسا بفصل أي موظف حكومي يتهم بالمشاركة في العنف الطائفي أو في غير ذلك من انتهاك حقوق الإنسان، وبأن تقوم بالتحري الفعال والواضح عن هذه الاتهامات وتقديمها للعدالة.

* الاستمرار في التأكد من التوحيد الطائفي في دوائر الحكومة وفي سلطات الأمن، بحيث تكون ممثلة للتنوعات المتواجدة في العراق.

3) اعتبار العنف ضد الأقليات الدينية أولوية عالية

لمواجهة العنف الشديد ضد الأقليات الأكثر تعرضاً للخطر، وهي الأقليات الدينية الصغيرة، يجب على حكومة الولايات المتحدة ان تحث الحكومة العراقية على أعلى المستويات، للقيام بما يلي:

* استبدال لجنة رئيس الوزراء الحالية لشؤون الأقليات بلجنة أخرى تكون مستقلة وتتضمن أعضاء من مجتمعات الأقليات الدينية العراقية الصغيرة تختارها تلك الأقليات بأنفسها، والتأكد من ان هذه اللجنة تملك إمكانية إيضاح قلق ومتطلبات هذه الأقليات للمسؤولين الكبار في الحكومة العراقية وللمجتمع الدولي.

* العمل مع مجتمعات هذه الأقليات ومع ممثليها لتطوير إمكانيات لتنفيذ المادة 125 من الدستور العراقي، التي تضمن "الحريات الإدارية والسياسية والتراثية والثقافية" للعناصر المختلفة مثل التركمان والكلدانيين والآشوريين وغيرهم من العناصر في محافظة نينوى وغيرها من المناطق حيث تتمركز هذه الأقليات.

* الطلب من وزارة حقوق الإنسان بأن تتحرى وتنشر تقريراً عاما عن سوء معاملة وتجاهل الأقليات العراقية، وبأن تقدم توصيات لمعالجة هذه المواقف.

* الإعلان العمومي عن نتائج تحقيقات الحكومة عن الهجمات التي حدثت عام 2008 ضد المسيحيين في الموصل عندما تنتهي هذه التحقيقات، وتقديم مرتكبي تلك الهجمات الى العدالة.

* تبني تعديلات دستورية لدعم ضمانات حقوق الإنسان في الدستور العراقي. متضمناً ذلك:

- إيضاح الفقرة "ب" من المادة (2) بأنه يجب ان لا يخالف أي" قانون الحرية الأساسية المحددة في الدستور" وإيضاح هذه الحريات والحقوق،التي يجب ان تتضمن أسس المساواة وعدم التمييز وضمان حقوق الإنسان التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية التي وقعتها العراق.

- حذف الفقرة "أ" من المادة (2) التي تنص بأنه يجب ان "لا يتناقض أي قانون تعاليم الإسلام القائمة "الان ذلك يزيد من حدة التوتر الطائفي حول تفسير هذه التعاليم بالشكل الصحيح وما إذا تحول التفسير الديني الى تفسير دستوري.

- تعديل المادة (2) التي تنص على "الهوية الإسلامية للأغلبية" بحيث لا تستعمل هذه الهوية لتبرير المزيد من العنف ضد حق حرية التفكير والضمير والديانة والاعتقاد حسب القانون الدولي.

- التأكد من ضمان هوية الأقليات متضمناً حقوق أفراد العقائد والديانات واللغات لجميع الأقليات بأن يتمتعوا بتطوير مراكز تراثهم ولغتهم وديانتهم.

- التأكد من ان نظام الحكم الغيابي لحالات الشؤون الشخصية هو قانون مدني، وبأن موافقة الطرفين مطلوبة وضرورية لتحويل حالات الشؤون الشخصية الى نظام التشريع الديني، وبأن قرارات المحاكم الدينية تخضع لمراجعة القانون المدني العراقي، وبأن تعيين القضاة للمحاكم التي تبحث شؤون الحالات الشخصية، متضمناً أي محكمة دينية، يجب ان يكون معتمداً على المعايير الدولية فيما يتعلق بالتدريب القانوني

- حذف إمكانية تعيين قضاة محكمة العدل العليا بالاعتماد على التدريب والخبرة في القانون الإسلامي لوحده، متطلباً كحد ادني بأن يتوفر للقاضي التدريب والخبرة في القانوني المدني، متضمناً ذلك درجات المحاماة.

وبالإضافة الى ذلك، يتحتم على حكومة الولايات المتحدة ان:

* ان تقوم رأساً بإعادة تنشيط "هيئة الشؤون العراقية بين الدوائر الحكومية الداخلية الأمريكية" التي تبحث شؤون الأقليات العراقية والطلب منها ان تدرس وتوصي بسياسات تتعلق بهذه الأمور للحكومة الأمريكية لتطبيقها، وذلك لمعالجة متطلبات هذه الأقليات المعرضة للخطر.

* عقد مجموعة من المؤتمرات داخل وخارج العراق، بإحضار ممثلين عن أصغر الأقليات والسماح لهم ببحث شؤونهم ومساعدتهم على الوصول الى قرارات مناسبة فيما يتعلق بما يقدمونه من توصيات لحكومة الولايات المتحدة وللحكومة العراقية، لحماية هذه الأقليات.

4) التأكد من ان الحكومة الكردية الإقليمية تؤيد حقوق الأقليات

لمعالجة تهميش وتجاهل الأقليات الدينية والعرقية في شمال العراق، متضمناً ذلك المناطق المتنازع عليها، يجب على حكومة الولايات المتحدة ان تقوم بما يلي:

* الضغط على الحكومة الكردية الإقليمية (كي آر جي) والمسئولين الأكراد في المحافظات المجاورة بأن يوقفوا التدخل المزعوم لتأسيس وتدريب ونشر قوات شرطة ممثلة لمجتمعات الأقليات، واشتراط توفير الدعم المالي وغيره من المساعدات من قبل الولايات المتحدة بأن يعتمد على التقدم في اختيار أفراد شرطة ممثلين عن تلك الأقليات.

* طلب التحقيق الفوري وإيضاح الاتهامات بالانتهاك حقوق الإنسان من قبل المسئولين الأكراد المحليين والإقليميين ضد مجتمعات الأقليات، متضمناً ذلك تقارير هجوم على الأقليات والاستيلاء على ممتلكاتهم، والإعلان بشكل واصح بأن قرارات الولايات المتحدة للمساعدات المالية وغيرها من المساعدات ستعتبر ما إذا كان المرتكبون لهذه الجرائم قد تم التحقيق معهم وتحميلهم المسؤوليات.

* العمل مع المسئولين العراقيين ومسئولي الحكومة الكردية الإقليمية لتحديد طرق لدراسة وحل النزاعات على ملكية العقارات التي تتعلق بالأقليات الدينية والعرقية في منطقة الحكومة الكردية الإقليمية وفي المحافظات المجاورة.

5) إعادة تركيز دعم الولايات المتحدة المالي

لمعالجة تجاهل وتهميش الأقليات الدينية والعرقية في شمال العراق، متضمناً المناطق المتنازع عليها، يحب على حكومة الولايات المتحدة ان تقوم بما يلي:

* تخصيص مساعدات الأموال الأمريكية تجاه مشاريع تطوير الإمكانيات السياسية للأقليات الدينية والعرقية، لتنظيم أنفسهم وإيضاح مصالحهم للحكومة بشكل فعال.

* الإعلان عن وتأسيس توزيع عادل للمساعدات الأمريكية للكلدانيين والآشوريين المسيحيين والصابئين المندائيين واليزيديين وغيرهم من الأقليات الدينية والعنصرية والتأكد من ان هذه الأموال يتم تحديد توزيعها من قبل ممثلين وطنيين ومحليين مستقلين، وتأسيس وسائل اتصالات مباشرة بين هؤلاء الممثلين المستقلين وفريق الولايات المتحدة الإقليمي لإعادة بناء نينوى، بشكل منفصل عن الحكومة العراقية وعن الحكومة الكردية الإقليمية، وبذلك يتم التأكيد بأن مساعدات الولايات المتحدة قد وزعت بشكل عادل لجميع الأقليات الدينية والعرقية، وبأنها ليست محجوزة من قبل المسئولين في الحكومات المحلية أو الإقليمية.

* الطلب من "مكتب مسؤولين الحكومة" و "المفتش العام الخاص بإعادة بناء العراق" أو هيئة مسؤولة لتنفيذ وتدقيق مستقل للمساعدات السابقة والحالية الأمريكية والعراقية لمناطق الأقليات الدينية والعرقية، وتقديم النصائح لكيفية استعمال وتوزيع المساعدات المستقبلية.

ولإزالة الطائفية التي مازالت في الحكومة العراقية وفي سلطات الأمن، ولتخفيض العنف الطائفي وانتهاك حقوق الإنسان، يجب على الحكومة الأمريكية القيام بما يلي:

* التأكد من ان برامج مساعدات الولايات المتحدة وبرامج الدعم الأمني، لا تقدم بشكل مباشر أو غير مباشر الى مساعدات مالية أو مواد أو فوائد أخرى الى: 1) وحدات الأمن الحكومية أو/ و الميليشيات الحكومية شبه العسكرية التي كانت مسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان أو شاركت في العنف الطائفي، 2) الأحزاب السياسية أو غيرها من المؤسسات التي تدعو الى أو تتغاضى عن سياسات معاكسة لمتطلبات حقوق الإنسان الدولية، أو التي تتضمن أهدافها تدمير أو عدم احترام ضمانات حقوق الإنسان الدولية.

* تمويل برامج لتدريس وتدريب موظفي وزارة الداخلية ووزارة الدفاع على معايير حقوق الإنسان الدولية، خاصة التي تتعلق بالحرية الدينية

لتحسين حماية حقوق الإنسان لجميع العراقيين، يجب على حكومة الولايات المتحدة القيام بما يلي:

* تمويل برامج الطاقة الإنتاجي القصوى لوزارة حقوق الإنسان العراقية وللجنة حقوق الإنسان الوطنية المستقلة، ولجنة أقلية مستقلة جديدة يتم اختيار أعضائها من قبل تلك المجتمعات.

* تمويل نشر اختصاصيين في حقوق الإنسان للاستشارة مع مجلس النواب العراقي ومع لجنة تعديلات الدستور، وتوفير الدعم في تأليف وتنفيذ القوانين التي لها علاقة بدعم بنود الحقوق الإنسانية، متضمناً ذلك حرية التفكير والضمير أو الديانة والاعتقاد.

* تمويل حلقات دراسية وتدريبية تتعلق بالأمور الدينية /الحكومية للمسؤولين العراقيين ولصانعي القرارات ولخبراء الأمور القانونية ولممثلي المؤسسات الغير حكومية (ان جي أو) ولرؤساء الدين وغيرهم من المسئولين في المجتمع.

* توسعة برنامج زيارات العراقيين عن طريق وزارة الخارجية الأمريكية، بحيث يركز البرنامج الإهتمام على استبدال الفرص الثقافية في الولايات المتحدة التي تتعلق بحرية الديانة والتسامح الديني للمسؤولين العراقيين وصانعي السياسات والاختصاصيين في الشؤون القانونية وممثلي المؤسسات الغير حكومية ورؤساء الدين وغيرهم من المسئولين في الأجزاء الرئيسية من المجتمع.

6) مواجهة التطرف الديني

لمواجهة التطرف الديني في العراق، يجب على الحكومة الأمريكية القيام بما يلي:

* الاستمرار في الكلام بوضوح على اعلي المستويات الممكنة ضد أعمال العنف ذات الطابع الديني من كلا الطرفين، الشيعة والسنة، متضمناً ذلك العنف ضد النساء وضد أفراد الأقليات الدينية الأخرى، وكذلك ضد جهود المسئولين المحليين والمجموعات المتطرفة في تطبيق القوانين الدينية بشكل يخالف الدستور العراقي ويخالف معايير حقوق الإنسان الدولية.

* حث الحكومة العراقية على أعلى المستويات لتحديد وإقفال المحاكم الغير قانونية التي تعمل ضد القانون في تنفيذ التفسيرات المتطرفة للقوانين الإسلامية.

* إعطاء تعليمات واضحة للمسؤولين الأمريكيين ولمن يساهم في تأسيس الديمقراطية بأن يضعوا أولويات أكبر للمشاريع التي تشجع الجهود المتعددة الديانات والأعراف وتشجع التسامح والتفاهم الديني، وتدعم معرفة واحترام المعايير الدولية لاحترام حقوق الإنسان، وبناء إمكانية قانونية لتعزيز القواعد القانونية واحترامها.

* تمويل برامج التربية الوطنية في المدارس التي تدرس التسامح الديني والطبيعة التاريخية للعراق بكونها بلداً ذات ديانات وأعراق متعددة.

7) تشجيع احترام حقوق الإنسان

لمواجهة التقارير السابقة والحالية لانتهاك حقوق الإنسان في العراق، يجب على حكومة الولايات المتحدة القيام بما يلي:

* تعيين وإرسال مبعوث خاص لحقوق الإنسان في العراق في سفارة بغداد، يكون مسؤولاً رأساً أمام وزيرة الخارجية، ليعمل كمسئول أمريكي رائد عن حقوق الإنسان في العراق، ولإدارة مجموعة عملية خاصة بحقوق الإنسان في السفارة، متضمنة المنسقين الكبار لشؤون المادة 140 بحق الفساد وحكم القانون بالإضافة الى مسؤولين آخرين لهم علاقة بهذه الأمور يشملون أولئك الذين يركزون اهتمامهم على شؤون الأقليات، ولتنسيق جهود الولايات المتحدة لحماية حقوق الإنسان في العراق.

* التعيين الفوري لمستشار أمريكي أو أكثر في مكتب وزارة الخارجية الأمريكية لإدارة أعادة بناء العرق، لكي يعمل المستشار أوالمستشارين كضابط أو ضباط ارتباط مع وزارة حقوق الإنسان العراقية.

للتعامل مع تقارير سابقة وحالية عن انتهاك حقوق الإنسان في العراق، يجب على حكومة الولايات القيام بما يلي:

* القيام بالتحقيقات الصريحة والفعالة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، متضمناً الحوادث التي كانت لها حوافز طائفية ودينية من قبل سلطات الأمن العراقية والعصابات الحزبية والميليشيات بمختلف أنواعها وغيرها من المنظمات السنية سواءً كانت حكومية أو لم تكن نلها اتصالات بحكومة العراق، أو بأي حكومة محلية أو إقليمية، وتقديم المرتكبين لهذه الانتهاكات للعدالة.

* التعاون مع إجراءات التحقيق الدولية التي تتعلق بهذه الانتهاكات وهذا العنف.

* تأسيس لجنة كاملة التمويل، وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، بحيث يتم تمويلها بواسطة الدستور العراقي، والتأكد ان هذه اللجنة هي غير طائفية ولها السلطة الكافية للتحقيق في الشكاوي الفردية، وان تكون مهامها وعملياتها مبنية على أسس باريس للأمم المتحدة.

للاستجابة الى تقارير عن الاستيلاء على بيوت العبادة، يجب على حكومة الولايات المتحدة ان تحث الحكومة العراقية على اعلي المستويات للقيام بما يلي:

* القيام فوراً بإنهاء الاستيلاء على وتحويل بيوت العبادة والممتلكات الدينية الأخرى وإعادة الممتلكات المستولى عليها والمحولة الى أصحابها الأصليين، وتقديم التعويضات المناسبة.

8) التعامل مع أوضاع المهجرين داخلياً واللاجئين

للاستجابة الى الضرورات الإنسانية للعراقيين المهجرين في داخل العراق واللاجئين العراقيين، يجب على حكومة الولايات المتحدة القيام بما يلي:

* تمويل قسماً أكبر بكثير من دعوة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية للمهدرين واللاجئين العراقيين

* حث الحكومة العراقية بأن تمول قسماً أكبر بكثير من دعوة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية للمهجرين واللاجئين العراقيين.

* استخدام الجهود الدبلوماسية لحث حلفاء الولايات المتحدة في العراق لزيادة المساعدات الإنسانية وإيجاد فرص أعادة توطين اللاجئين والمهجرين العراقيين المعرضين للخطر.

* زيادة المساعدات للمؤسسات الإنسانية وللحكومات المضيفة وللمجتمعات المضيفة التي تقدم الدعم والمساعدة للاجئين والمهجرين العراقيين المعرضين للخطر، متضمناً تحويل برامج لتوفير العناية الطبية للأمراض الأساسية والخطرة، متضمناً شراء الأدوية وتقديم العناية النفسية لضحايا الصدمات النفسية، وتوفير فرص الثقافة المباشرة وغير المباشرة، وتوفير الدعم المالي المباشر وتخفيض تكاليف الإسكان العالية، وتوفير المتطلبات الأساسية للحياة، متضمناً برامج لزيادة توزيع المواد الغذائية والمعلومات.

* تمويل برامج لزيادة طاقة الإنتاج القصوى لوزارة المهجرين واللاجئين العراقيين، للتأكد من إنها توفر الحماية المناسبة للعائلات المهجرة داخلياً.

* توفير الدعم والتوجيه من قبل الوكالة الأمريكية للتطوير الدولي، للحكومة العراقية لتحسين نظام التوزيع الوطني، بحيث يمكن للمهجرين تسجيل أسمائهم واستلام المواد الغذائية في مواقعهم الجديدة.

* التأكد من عدم توفير أي دعم للمهجرين من قبل الأحزاب السياسية والميليشيات أو أي فئة سياسية اتهمت بالتورط في العنف الطائفي أو في انتهاك لحقوق الإنسانية.

* تشجيع الدول التي لجأ إليها العراقيون، خاصة الأردن وسوريا، بالسماح لهؤلاء اللاجئين بالعمل.

وللتأكد من توفير حرية الانتقال والحركة للعراقيين الهاربين نتيجة للاضطهاد الديني أو غيره من أنواع العنف، يجب على حكومة الولايات المتحدة القيام بما يلي:

* تعديل قانون (ب 2) في برنامج السماح للاجئين بدخول الولايات المتحدة بحيث يسمح للأقليات الدينية المعرضة للخطر في العراق باستخدام هذا القانون مباشرة، وتوسيع إعادة توحيد أفراد العائلات لهؤلاء اللاجئين وأقاربهم في الولايات المتحدة، بحيث يتضمن التعديل ليس فقط أفراد العائلة المباشرين بل ايضاً الأفراد الأكثر بعداً مثل الأجداد والجدات والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأولاد العم والخال...الخ، كما كان قد سبق اعتباره في أوضاع مماثلة سابقة للاجئين.

* التأكد ان أفراد الأقليات الدينية الصغيرة العراقية المعرضة للخطر والمقرر إعادة استيطانهم في الولايات المتحدة لا يتأخر هذا الاستيطان بدون سبب نتيجة:
1) توفير أشخاص لدراسة خلفيات أفراد هذه الأقليات واتخاذ الإجراءات الضرورية، 2) تنفيذ طلب مناسب للتنازل عن بعض المواد الداعمة الحالية لأولئك الأشخاص الذين اجبروا في السابق على توفير المساعدة للإرهابيين تحت ظروف إجبارية صعبة.

* تحسين إمكانيات وإجراءات تنفيذ أعادة الاستيطان من قبل وزارة "امن البلاد الأمريكية"، وذلك بزيادة عدد موظفي مقابلة اللاجئين والسماح لمسئولي وزارة الخارجية الأمريكية بتنفيذ المقابلات بحيث تكون متناسبة مع الحالات التي ترسلها دائرة شؤون الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (يو ان اتش سي آر)، وللتناسب مع القانون الذي يسمح لأقصى حد ممكن من الدخول كما هو محدد لذلك الإقليم.

* الإستمرار في بحث والإعلان عن أي تقرير من قبل منظمة "يو ان اتش سي آر" عن أي تمييز بواسطة الموظفين المحليين ضد أفراد هذه الأقليات الدينية في اجراءات إعادة الاستيطان.

---

1) تقرير الوكالة في ديسمبر 2008 متوفر على شبكة الإنترنيتwww.uscirf.gov
2) "قياس الإستقرار والأمن في العراق "، وزارة الدفاع الأمريكية، 9 يناير 2009،
3) سيمون كالدويل" يسأل الأساقفة: هل هذه نهاية المسيحية في العراق"،
كاثوليك نيوز سيرفيس، 1 ديسمبر 2007
4) لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة تقرير 16 ديسمبر 2008 عن العراق بواسطة الوكالة، متوفر على شبكة الأنترنيت www.uscirf.gov
5) حذف هذا البند من القانون، وكان قبل حذفه قد حدد 15 مقعداً للأقليات (13 للمسيحيين وواحد لكل من اليزيديين والشاباك) في ستة مجالس محافظات. وكان من الإمكان للعرض الذي قدمته الأمم المتحدة ان عدد 12 مقعداً في ثلاثة مجالس (نينوى وبغداد والبصرة). ولكن التعديلات التي وافق عليها البرلمان في أوائل نوفمبر حددت ستة (6) مقاعد للأقليات في تلك المجالس. وقد اقترحت الأمم المتحدة بأن المسحيين يمكن لهم ثلاثة (3) مقاعد في كل من هذه المجالس الثلاثة، ولكن التعديلات التي تمت الموافقة عليها أعطت المسيحيين مقعداً واحداً فقط في كل من هذه المجالس. عرضت الأمم المتحدة ايضاً أعطاء اليزيديين ثلاثة (3) مقاعد في مجلس نينوى، ولكن التعديلات لم توافق الا على مقعد واحد وبالإضافة الى ذلك، أعطي للشاباك مقعد واحد في نينوى وللمندائيين مقعد واحد في بغداد، كما اقترحت الأمم المتحدة.
6) القانون يمنع السفر الى "دولة عدوة" مثل اسرائيل وإيران والولايات المتحدة.
7) ليس من الواضح ما إذا كان مرتكبو هذا الهجوم سنة عرب أو سنة تركمان. وإذا كانوا سنة تركمان، فان هذا الحادث بشكل خاص يمثل أول إشارة بالعنف الطائفي المنظم داخل المجتمع التركماني في العراق، الذي يشمل أفرادا من السنة والشيعة.
8) لو شيبارو، وزارة الخارجية الأمريكية "منزعجة" من العنف ضد اللوطيين في العراق، واشنطن بليد، 25 مايو 2006.
9) يعتقد ان هناك حالياً 1,2 مليون لاجئ عراقي في سوريا و450,000 الى 500,000 في الأردن، و50,000 في لبنان و 50,000 في إيران و20,000 -40,000 في مصر و10,000 في تركيا و200,000 في دول الخليج المختلفة. ان هذه الأرقام هي مجرد تقديرات. ومن

الصعب على هيئة الأمم المتحدة أو على الدولة المضيفة ان تحدد عدد ألاجئين العراقيين، لأنه، بخلاف مواقف معظم اللاجئين الآخرين، يقطن لاجئو العراق في المدن وليس في مخيمات خاصة، حيث يمكن معرفة عددهم بسهولة.

10) ان التسجيل مع منظمة "يوان اتش سي آر" هو اختياري، وفي معظم الأحيان يفضل من قبل أولئك الذين يرغبون في أعادة الإستقرار في دولة ثالثة. وحتى فبراير 2009، سجلت المنظمة عددا لا يزيد من 310,000 لاجئ في المنطقة بأجمعها (الحالات النشيطة فقط)، متضمناً ذلك 224,343 في سوريا و 52,656 في الأردن

11) كان هذا القانون تعديلاً كفله السيناتور ادوارد كينيدي (ديمقراطي من ولاية كناتيكيت) في قانون الدفاع الوطني (ناشيونال ديفينس اوثورايزيشن آكت) للسنة المالية 2008.

12) ان التصنيف في نظام "ب2" لا يعني ضماناً بإعادة التوطين لكل شخص سجل في هذا النظام الذي يقدم طلباً لذلك. يجب على كل طالب ان يتعرض لمقابلات خاصة تتعلق بحالة المهاجر ولدراسة خلفيته وتاريخه الطبي وغير ذلك من متطلبات اللجوء السياسي حسب قوانين الولايات المتحدة. ولكن التصنيف في نظام "بي2" يعجل في تنفيذ هذه الإجراءات، ويجنب تقديم الطلبات حسب إحالات منظمة "يو ان اتش سي آر"، وكذلك فإن هذا النظام يسمح لهذه المنظمة بمساعدة مجموعة أخرى معرضة للخطر.

13) اللغة المناسبة متوفرة في القسمين التاليين:

قسم 1243 (أ) (4): اللاجئون ذوو الإهتمام الخاص الذين يستحقون الإجراء حسب نظام "الأولوية 2" (بي 2)، والذين يمكنهم ان يقدموا طلباً مباشراً الى برنامج السماح بالدخول الى الولايات المتحدة، سيكون العراقيون الذين ينتمون الى مجتمعات أقليات دينية، والذين تم تحديدهم كذلك من قبل وزير الخارجية الأمريكية، أو الذين يحددهم وزير الخارجية بأنهم مجموعة مضطهدة، ولهم أقارب من نفس العائلة (كما هو محدد في قسم 201 (ب) (2) (أ) (آي) أو 203 (أ) من قانون الهجرة والجنسية رقم 8 يو.اس. سي 115 (ب) (2) (أ) (آي) و1153 (أ) في الولايات المتحدة).

قسم 1243 (ب): لوزير الخارجية الأمريكية، ولمن ينتدبه الوزير، السلطة بأن يحدد مجموعات أخرى ينطبق عليها نظام "الأولوية 2" في العراق، متضمنة السكان المعرضين للخطر.

14) كان من المفروض ان تسافر الوكالة الى بغداد في أكتوبر 2008 ولكن الرحلة تأجلت من قبل سفارة الولايات المتحدة، لان السفارة كانت ستنتقل الى مبنى جديد. وبدلاً من الرحلة، وفرت وزارة الخارجية، مع الشكر، عديداً من المؤتمرات بواسطة الفيديو مع مسؤولين وأشخاص في بغداد.

15) في ذلك الوقت، وبشكل معارض، استنتج مندوبو الوكالة الثلاثة بأنه اعتماداً على الظروف الشديدة لحقوق الإنسان والحرية الدينية، فإن تآمر الحكومة مع ، أو تسامحها مع أعمال العنف كما هي محددة في قسم العراق من تقرير الوكالة لعام 2007 السنوي، فإن العراق كان يجب التوصية بتصنيفها تحت "دولة ذات اهتمام خاص" (سي بي سي).